تقرير اللجنة التشريعية بالموافقة على المادة 17 مكرر مرافعات

انتهت اللجنة التشريعية بتاريخ 2020/3/22 في تقريرها الى معالجة مشكلة مد مواعيد الطعون على الأحكام القضائية التي صدرت قبل اعلان مجلس الوزراء العطلة الرسمية في البلاد وذلك على خلفية الإجراءات الاستثنائية التي تمر بها البلاد بسبب فايروس كورونا

وجاء في التقرير :

المادة الاولى : يضاف إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم 1980/38 مادة جديدة برقم 17 مكرر كالتالي :

" في الأحوال التي يقرر فيها مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة حماية للأمن أو السلم العام أو الصحة العامة أو التي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد لاتحتسب مدة التعطيل أو التوقف ضمن المواعيد الإجرائية المنصوص عليها في القوانين أو اللوائح السارية على أن يستأنف احتسابها إعتبارا من اليوم الذي يعينه مجلس الوزراء للعودة إلى العمل "

المادة الثانية :

"على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتبارا من 2020/3/12 "

واللجنة إنتهت الى هذا النص بعد النظر الى الاقتراح المقدم من عدد من النواب و الى راي المجلس الاعلى للقضاء ووزارة العدل وجمعية المحامين الكويتية .